في الإحالات المرجعية بالحواشي

بقلم: السعيد المعتصم

الغاية من الإشارة المرجعية التي ترد في الحاشية هي إرشاد القارئ إلى مصدر المعلومات الواردة في المتن لأغراض التحقق والاستفاضة. وانطلاقا من هذه البديهية، فإن **القاعدة الأساسية في الإحالة المرجعية الواردة في الحاشية أنها تورد بلغتها ما لم يكن لها نص عربي**. أي أنها لا تترجم لأن ترجمتها ستضيع على القارئ فرصة الاهتداء إلى المرجع وتبطل الغاية من إيرادها أصلا.

ونورد فيما يلي بعض الحالات التي تعترض المترجم عادة، لا سيما في النصوص القانونية.

١ – الكتب والمقالات

ينبغي التمييز في هذا الباب بين: (أ) المؤلفات والمقالات المنشورة خارج نطاق الأمم المتحدة؛ (ب) والمؤلفات والدراسات الصادرة عن الأمم المتحدة.

(أ) المؤلفات والمقالات الخارجية

تورد الكتب والمقالات المدرجة في الحاشية بلغتها الأصلية ما لم يكن لها نص عربي موثق. ولذلك فإنها تنقل بصيغتها من النص المترجم منه، على النحو التالي مثلا:

(١) انظر: Alexander T. Aleinikoff and V. Chetail (eds.), *Migration and International Legal Norms*, The Hague, T.M.C. Asser Press, 2003, p.vii.

(٢) انظر: Karl Doehring, "Aliens, Expulsion and Deportation", in Rudolf Bernhardt (dir.), *Encyclopedia of Public International Law,* Amsterdam, Elsevier Science Publishers, vol.1, 1992, pp. 109-112, at p.110.

(ب) المؤلفات والدراسات الصادرة عن الأمم المتحدة

لا تثير الوثائق الصادرة عن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة إشكالا يذكر. فمعظم الوثائق الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن يوجد لها نص عربي منذ اعتماد اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغات الخمس الأخرى. غير أنه ينبغي التأكد من وجود النص العربي للوثيقة المدرجة على سبيل الإحالة المرجعية في الحاشية، والتقيد بالصيغة التي ورد بها عنوان الوثيقة باللغة العربية.

وعندما يتعلق الأمر بدراسات تشرف عليها هيئات تابعة للأمم المتحدة، فإنه ينبغي التأكد من وجود النص العربي للدراسة لإدراجه في الحاشية والاستغناء عن مقابله في اللغة المترجم منها. ويتأتى ذلك بمراجعة موقع مكتبة داغ همرشولد على شبكة الإنترنت [http://www.un.org/Depts/dhl] أو بالاتصال برقم الهاتف: ٣٧٤١٢. فإذا لم يكن للدراسة نص عربي، أوردت بنصها الأصلي دون ترجمة.

مثال:

(١) انظر: *United Nations, "Study on Expulsion of Immigrants", Secretariat, 10 August 1955, pp. 1-77. (ST/SOA.22 and Corr.2).*

٢ - الدوريات

ثمة سلسلة من الدوريات التي تصدرها الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها. فبعضها يصدر باللغات الست مع تفاوت في سنوات بدء الإصدار. والبعض الآخر يصدر بلغتين (الفرنسية والانكليزية)، في حين أن بعض برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها تصدر منشوراتها بثلاث لغات (الانكليزية والفرنسية والإسبانية). ويلزم بطبيعة الحال التأكد من وجود النص العربي للدورية. فإذا وجد هذا النص، يلزم إحضاره والتأكد من رقم الصفحة العربية المقابلة للصفحة الانكليزية، إن ورد لها ذكر في الحاشية. فإذا لم يكن للدورية نص عربي، اكتفي بإيراد النص الأجنبي برمته دون ترجمة على النحو التالي:

(١) انظر: *International responsibility, Fifth report by F.V. Garcia Amador, Special Rapporteur (Responsibility of the state for injuries caused in its territory to the person or property of aliens - Measures affecting acquired rights (continued) and constituent elements of international responsibility), Yearbook of the International Law Commission, 1960, vol.II, A/CN.4/125, paras. 76 and 77.*

ومن الدوريات التي تصدر باللغة العربية أيضا ما يلي:

- حولية لجنة القانون الدولي (ابتداء من ١٩٨٢)
- الحولية القانونية للأمم المتحدة (ابتداء من أواسط الثمانينات)
- حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح

ولعل من الدوريات التي ترد باستمرار في النصوص القانونية للأمم المتحدة دوريتا ''تقارير محكمة العدل الدولية'' (*I.C.J. Reports*) و ''مجموعة المعاهدات (*Treaty Series*) ولا ضير في تناول حالتيهما بشيء من التفصيل.

(أ) دورية ***International Court of Justice Reports (I.C.J. Reports)***

تصدر هذه الدورية باللغتين الانكليزية والفرنسية. وتضم النصوص الكاملة لأحكام محكمة العدل الدولية. ولما لم يكن لها نص عربي على غرار دوريات أخرى، فإنه ينبغي عدم ترجمة عنوانها وذلك خلافا لما دأب عليه قسم الترجمة العربية في سنوات سابقة. أما الأحكام التي ترد فيها، فتدرج عناوينها باللغة التي وردت بها ولا تترجم، درءا لكل لبس أو تشويش في ذهن القارئ. ويكتفى في بعض الحالات بإدراج أطراف الدعوى بين معقوفتين باللغة العربية، على غرار ما سيرد شرحه أدناه عند التطرق لكيفية إدراج الأحكام القضائية.

(ب) دورية *United Nations Treaty Series*

تصدر هذه الدورية بدورها باللغتين الانكليزية والفرنسية، وتضم النصوص ذات الحجية للصكوك الدولية (اتفاقيات، معاهدات ... وما إلى ذلك) باللغات التي صيغت بها. وقد تحوي نصوص معاهدات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف، يرد بعضها باللغة العربية. فإذا كانت من بين لغات الصك ذات الحجية اللغة العربية، اطلع على نص المعاهدة على الموقع التالي: [http://untreaty.un.org/English/access.asp]، وأدرج العنوان العربي للصك والصفحات العربية المقابلة للنص الأجنبي إن ورد لها ذكر في نص الحاشية.

مثال:

(١) انظر: لحق [بروتوكول] إضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ يتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (اللحق [البروتوكول] الأول)، جنيف، ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧، *United Nations, Treaty Series, vol. 1125, No. 17512, p.14*.

وإن لم يكن للصك نص عربي، وجاءت الحاشية باسم المعاهدة كاملة مع ذكر لصفحاتها في المرجع، فإنها تدرج بنصها الأجنبي دون ترجمة. ويدرج عنوانها بالعربية بين معقوفتين، **إن لم يكن قد ورد فعلا في المتن**.

مثال:

(١) انظر: *Convention on the privileges and Immunities of the United Nations, New York, 13 February 1946, United Nations, Treaty Series, vol, 1, No.4, p.15*.

وما يسري على مجموعة معاهدات الأمم المتحدة يسري أيضا على كل مجموعات معاهدات المنظمات الإقليمية وكذا على مجموعة معاهدات عصبة الأمم.

٣ – الأحكام القضائية

من الإشارات المرجعية التي تتواتر في النصوص القانونية الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الدولية والوطنية. وتتعين الإشارة هنا إلى أن ما يسري على المرجع الأجنبي يسري أيضا على أحكام المحاكم. فعنوان الحكم المكون عادة من طرفي الدعوى يترجم عموما عند **وروده في المتن** مع إدراج مقابلة الأجنبي بين قوسين. لكن الإشارة المرجعية إليه الواردة في الحاشية **بمصدرها الأجنبي** لا تترجم بل تورد بحذافيرها، عدا ما يتعلق منها بملخص الحكم أو الاستطراد الوارد على سبيل التوضيح أو التعليق، فإنه يترجم ترجمة الحاشية العادية.

مثال:

(١) انظر: *Pieters v. Belgian State (Minister of Justice), Conseil d'État, 30 September 1953, International Law Reports, 1953, H. Lauterpacht (ed.), pp. 338-339, at p.338.*

(١) انظر: *Millitary and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America), Merits, Judgment, I.C.J. Reports 1986, p. 111, para. 212.* "تشمل السيادة الإقليمية بصفة رئيسية الإقليم البري، وباطن البحر الإقليمي التابع للبر، وقاع البحر وباطن البحر الإقليمي. ويشمل مفهوم الإقليم الجزر والجزيرات والصخور والشعاب".

وإذا لم يرد عنوان الحكم القضائي في المتن وورد تفصيلا في الحاشية، أدرج عنوانه بالعربية بين [معقوفتين]، ثم أورد عنوانه الأجنبي بمصدره كاملا.

مثال:

(١) انظر: [فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة]، *Legal Consequences of the Construction of The Wall in the Occupied Palestian Territory (Advisory Opinion), I.C.J. Rep. 2004, at advisory opinion p. 41, para. 106.*

وقد يدرج حكم أو أكثر في الحاشية دون الإتيان بمصدره، وفي هذه الحالة يترجم عنوان الحكم مع إيراد مقابله الأجنبي بين قوسين، تسهيلا لإمكانية التقصي في الدوريات المتخصصة.

٤ – الإشارات المرجعية المتكررة

كثيرا ما تتكرر في الحاشية الإشارة المرجعية الواحدة مراراً في الوثيقة الواحدة. ولإيراد الحواشي المتكررة قواعد في الوثائق القانونية وفي غيرها. فإذا تكررت الإشارة المرجعية الواحدة تباعا في حاشيتين أو أكثر، فإن الحاشية الأولى تورد المرجع بأكمله، ثم تكتفي الحاشية التالية بعبارة "ibid" (المرجع نفسه) ويليها رقم الصفحة في المرجع.

مثال:

(1) *Migration in an interconnected world: New directions for action, Report of the Global Commission on International Migration, October 2005, synopsis, p. 1, paras. 1 and 2.*.

(2) *Ibid.*, p. 83.

ففي هذه الحالة، تورد الحاشية الأولى بأكملها وبلغتها، أما الحاشية الثانية فتورد على النحو التالي:

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨٣.

وقد ترد الإشارة المرجعية المتكررة في أماكن مختلفة من الحواشي لكن دون تتابع. وفي هذه الحالة، جرى عرف المحررين في الأمم المتحدة على أن تورد الإشارة المرجعية بذكر اسم المؤلف، ورقم الحاشية التي ورد فيها المرجع بأكمله، ثم **رقم الصفحة في ذلك المرجع** على النحو التالي:

(1) D. Sharma, *note* 579 above, p. 409.

وفي هذه الحالة، تورد الحاشية على النحو التالي:

(١) انظر: *D. Sharma*، الحاشية ٥٧٩ أعلاه، الصفحة ٤٠٩.

وغني عن البيان أن قراءة الحاشية تفيد بأن مرجع D. Sharma يرد بأكمله في الحاشية ٥٧٩ التي سبق ورودها في النص، **وأن رقم الصفحة يشير إلى رقم الصفحة بالمرجع لا بالوثيقة التي تجري ترجمتها.**

٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧